

30 نونبر 2018

بلاغ

في شأن انعقاد اجتماع لجنة التوجيه والمراقبة لمؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي وزارة الاقتصاد والمالية  
بتاريخ 28 نونبر 2018

طبقا لمقتضيات المادة 12 من القانون 12-82 المحدث والمنظم للمؤسسة، عقدت لجنة التوجيه والمراقبة لمؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي وزارة الاقتصاد والمالية، زوال يوم 28 نونبر 2018، برئاسة السيد الكاتب العام للوزارة بصفته نائبا لرئيس اللجنة، اجتماعها السنوي الثاني والذي خصص لعرض والمصادقة على مشروع مخطط العمل والميزانية لسنة 2019. وقد مرت أشغال اللجنة، في أجواء يسودها الشعور بالمسؤولية من كافة الأعضاء من ممثلي الإدارة والشركاء الاجتماعيين في تناول مجموع نقط جدول الأعمال المعروض على أنظارها، والتقدم بالمقترحات البناءة في سبيل تطوير العمل الاجتماعي والرتقي بالخدمات الاجتماعية للمؤسسة وحكامتها لتكون في مستوى تطلعات موظفي الوزارة النشيطين منهم والمتقاعدین وذوي حقوقهم. وقد تميز الاجتماع بالمصادقة بالأغلبية المطلقة على مخطط العمل والميزانية المقترحين لسنة 2019 بعد عرض مكوناتها من طرف مدير المؤسسة، والتي يمكن إجمالها كالآتي:

**أولا: مخطط العمل لسنة 2019:**

أ- العمل على تثمين وتحسين وتجويد الخدمات التي تقدمها المؤسسة، وإثراء سلة الخدمات بباقة جديدة تهدف إلى صياغة عرض اجتماعي للمؤسسة، يتميز بالشمولية وتنوع مجالات تدخلاتها واستهداف فئات أوسع من المنخرطين، وذلك من خلال إدراج مجموعة من الخدمات الجديدة:

- خدمة التغطية الصحية التكميلية بالمغرب والخارج؛
- خدمة الاسعاف الطبي والتقني والقانوني بالمغرب والخارج؛
- خدمة الفارق في سعر الفائدة في صيغتها الجديدة؛
- الإطلاق الفعلي للمشروعين السكنيين بكل من سلا الجديدة وتمارة؛
- خدمة سلفة الدخول المدرسي للتعليم الابتدائي؛
- خدمة دعم التمدريس بالسلك العالي؛

- خدمة الاصطيف العائلي في صيغتها الجديدة (إطلاق استغلال مركب "الأرز" بإفران - اكتراء شقق بمختلف الجهات السياحية- الشروع في تهيئة مركز الاصطيف "الاسيندا" بسيدي بوزيد - الجديدة)؛
- خدمة تخيير اليافعين خارج أرض الوطن؛
- وخدمة "دور الحضانه".

وستصدر المؤسسة دوريات توضيحية لكل خدمة على حدة تحدد شروط وضوابط الاستفادة منها.

ب- إيلاء عناية خاصة للبعد الجهوي في الاستفادة من كافة الخدمات الاجتماعية، تحقيقا للإنصاف بين منخرطي المؤسسة

عبر مختلف جهات المملكة. \* \* \*

ج- الرقي بحكمة المؤسسة من خلال الالتزام بالممارسات الفضلى في مجال التسيير والسعي لانتهاج التدبير التوقعي المتعدد السنوات، وتعميق خيار تدبير القرب والرقمنة بما يضمن المساواة والشفافية في الولوج إلى الخدمات باستعمال تطبيقات الهواتف الذكية، فضلا عن العمل على تعزيز المنظومة التواصلية للمؤسسة (القافلة التواصلية، مركز النداء، صفحات التواصل الاجتماعي، فضاء الاستقبال...إلخ).

### ثانيا: ميزانية 2019:

أ- بالنسبة للنفقات: الرفع من المخصصات المبرمجة لتمويل سلة الخدمات الاجتماعية لفائدة المنخرطين وكذا من الاعتمادات المخصصة للاستثمار مع الحفاظ على استقرار نفقات التسيير في مستوياتها السابقة.

ب- بالنسبة للموارد: السعي لتنمية الموارد المالية للمؤسسة وضمان استدامتها لتمويل سلة الخدمات الاجتماعية في حلتيها الجديدة، وذلك من خلال:

- ◀ الرفع من قيمة الإعانة المالية التي تمنحها الوزارة؛
- ◀ مراجعة واجبات الانخراط بالمؤسسة بحسب الفئات الإدارية؛
- ◀ تفعيل المساهمات المقررة ضمن الموارد المالية للمؤسسة، طبقا لمقتضيات المادة 18 من القانون 12-82 المحدث والمنظم للمؤسسة؛
- ◀ وتفعيل مساهمات الحسابات الخصوصية طبقا لمقتضيات قانون المالية لسنة 2015. ع 7

